



لم تظهر اثار حركة الإصلاح العثماني في العراق بشكل واضح الا في عهد الوالي مدحت باشا الذي تولى حكم العراق بين سنتي ١٨٦٩ و ١٨٧٢م، كان مدحت باشا من اوائل المصلحين المتنورين الذين كافحوا من اجل انشاء حكم دستوري يحل محل الحكم الاستبدادي القائم آنذاك في الدولة العثمانية. وقبل تعيينه في بغداد كان واليا على ولاية الدانوب في الفترة بين عامي ١٨٦٠ و ١٨٦٩ وقد وصل بغداد واليا عليها في ٣٠ نيسان عام ١٨٦٩م. وجاء في فرمان المتعلق بتعيينه بان بغداد هي من اهم ولايات الامبراطورية العثمانية وان تربتها وموقعها يجعلها تستحق كل انواع التقدم وعليه فأن اعز رغبة للسلطان هي ان يرى الولاية تحظى بجمع الوسائل المؤدية إلى التطور، وقد اعترف فرمان انه بدون وجود حاكم فان التقدم المنشود لا يمكن تحقيقه، وان مدحت هو الشخص الذي سيحقق اهداف السلطان، لذلك منح مدحت كلتا السلطتين المدنية والعسكرية في ولاية بغداد. كما زود بصلاحيات واسعة لتنفيذ اصلاحاته في ولايتي الموصل والبصرة، وقد تجلت اجراءاته في ادخال الإصلاحات الادارية والاقتصادية وخاصة تطبيق قانوني الاراضي والولايات، وكانت الغاية الرئيسة من وراء تلك الإصلاحات العمل على ربط الولايات العراقية الثلاث بعضها مع البعض الآخر، وتقوية السلطة المركزية عليها. وكان من اهم اصلاحات مدحت باشا هي:

١. نظام الطابو وتوطين العشائر:

كانت سياسة مدحت تجاه مشكلة القبائل تتسم بالحذر والذكاء، فقد اقنع بعض زعماء القبائل بفوائد التجديد، فكان ان وافقوا على انشاء بعض المدن والمرافق الحكومية في اراضيهم، وفي الوقت نفسه عمد إلى معالجة مشكلة ملكية الارض لربطهم بها وتشجيعهم على الاستقرار والتحول إلى الزراعة، فاخذ يبيع اراضي واسعة من اراضي الحكومة (الاميرية) بأقساط سهلة الدفع لأصحاب الامتيازات القديمة على ان تبقى لهم حرية التصرف (لا الملكية الصرفة)، وللقرويين الذين كروا نهرا أو غرسوا بستانا ولشيوخ القبائل كمقدار يسع القبيلة كلها، ورغم ان النقاط الاساسية في هذا التخطيط كانت مستقاة من قانون الاراضي العثماني،

الا ان تطويرات جمة ادخلها مدحت عليه ليلائم ظروف العراق وخصائصه الاجتماعية. ولغرض تسجيل العقارات واصدار الوثائق الخاصة بها تم انشاء اول دائرة للطابو (التسجيل العقاري) عام ١٨٧٠، كما شكلت لجنة لتسوية الارض اقتصر عملها على منطقة الفرات الاوسط والبصرة. وعلى الرغم مما اعتري المشروع من اخطاء نتيجة لقلة الاداريين النزيهين وانعدام الخرائط والفنيين، فانه كان اول خطوة جدية نحو ارساء قواعد تنظيم الملكية العقارية وتسجيلها في العراق، وهو ما كانت له اثاره البعيدة في تطور المجتمع ابان المرحلة التالية.

٢ . التنظيم الاداري:

استند مدحت إلى قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م لتنظيم ادارة البلاد، فعرف العراق لأول مرة في العصر الحديث تنظيمًا محكمًا ارتبطت بواسطته انحاء العراق كافة بمراكز ادارية رئيسة هي النواحي، التي ترتبط بدورها بمراكز اعلى هي الاقضية، التي ترتبط بالسناجق (الالوية) التي تشكل تنظيمات اوسع هي الولايات، فأرسى بذلك دعائم الادارة الحديثة الاولى في العراق، ورغم ان تنظيم البلاد جرى على اساس وجود ثلاث ولايات هي: بغداد والموصل والبصرة فان الاجراءات الادارية الجديدة كانت كفيلة بخلق ادارة مركزية منظمة يكون مركزها بغداد وتتولى الاشراف على شؤون البلد بأجمعه. كما تقرر تشكيل مجالس محلية شبه منتخبة في كل وحدة ادارية فكان مجلس الولاية يتألف من الوالي رئيسا وعدد من الاعضاء بعضهم من الاهالي والبعض الاخر من كبار الموظفين التنفيذيين، واوجدت مثل هذه المجالس أيضاً على مستويات الالوية والاقضية والنواحي والقرى وقد بقيت هذه المجالس تمارس اعمالها وخاصة مجلس ولاية بغداد حتى الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩١٨) وبانسحاب الموظفين الرسميين منه نتيجة لانهايار الدولة العثمانية اصبح هذا المجلس نواة لما عرف فيما بعد بمجلس الوزراء العراقي، وفي الوقت نفسه تشكلت بموجب القانون مجالس بلدية في كل مدينة ضمت عددا من الموظفين والفنيين والاهالي المنتخبين فكان ذلك اول انشاء لنظام البلديات في تاريخ العراق الحديث.

٣.التنظيمات العسكرية:

لاحظ مدحت باشا ان القيام بالإصلاحات المطلوبة من دون حكومة قوية يسندها جيش يعتمد عليه عند اللزوم غير ممكن، ولاحظ ان اكثرية الجيش النظامي ليسوا عراقيين، على الرغم من ان هذا الجيش لم يكن يخلو من المتطوعين المحليين، فان اكثرية افراده كانوا من غير العراقيين، كما كان جميع ضباطه من الاجانب، وهم يودون الرجوع الى اوطانهم، فاراد تبديل العناصر غير العراقية بالعراقيين، ليحس السكان بشعور الولاء نحو الجيش، وليكون بالمستطاع تلافي النقص في عدد الجنود الذين كانوا لا يمكنون الا مدة قصيرة في العراق ويسارعون بالعودة الى اوطانهم في الاناضول، ولهذا السبب باشر مدحت باشا بتطبيق نظام التجنيد الاجباري وقد حالفه النجاح في عدد من المدن العراقية، لكنه باء بالفشل في منطقة الفرات الاوسط، إذ رفض افراد العشائر بشدة كل محاولة ترمي إلى جعلهم جنودا في جيش الحكومة، وقد نشبت ثورة عرفت باسم ثورة (الدغارة) استمرت مدة شهرين ووجهت ضد مشروع التجنيد ونظام الضرائب، ووقعت اثناها اصطدامات عدة بين العشائر وجيش الحكومة وذهب نتیجتها الاف القتلى من الطرفين، ولكنها انتهت بتفوق الجيش، وبإعدام عدد من شيوخ العشائر الثائرة، وقد قام مدحت باشا بإجراء عسكري اخر ضد تمرد وغارات عشيرة شمر الجربا، وهذه القبيلة كانت مسيطرة على منطقة الحدود بين سوريا والعراق، وكذلك على الطريق الممتد من تكريت إلى الموصل، ولم يكن باستطاعة قافلة ان تمر بأراضي شمر دون دفع ضريبة معينة إلى شيوخها تسمى (الخوة)، وقد نشب قتال بين شمر وجيش الحكومة انتهى بالقبض على الشيخ عبد الكريم شيخ شمر ومحاكمته واعدامه في الموصل، وقد حل مكانه في مشيخة القبيلة اخوه فرحان الذي تصالح مع الحكومة وصار يتسلم منها راتبا شهريا. أما عشيرة المنتفك فقد استطاع مدحت حل مشكلتها دون اللجوء إلى عمليات حربية، إذ شجع شيوخها من آل السعدون على تفويض اراضي عشيرتهم والتزام ضرائب الميري، فارتبط آل السعدون منذ ذلك الحين بالحكومة وصاروا اداة لتنفيذ سياسة الحكومة في المنتفك. كما طبق مدحت باشا نظام القرعة في اختيار المكلفين بالخدمة العسكرية ولكنه تجنب تطبيقها بين القبائل خشية اثاره شكوكها بنوايا الحكومة مفضلا ان يتم التجنيد بين سكان المدن والفئات المستقرة حولها، ولم يتردد في استخدام القوة في حمل السكان على قبول فكرة التجنيد هذه، وهكذا تأسس نظام التجنيد وفي خلال ثلاث سنوات تضاعف عدد افراد الجيش وصار مؤلفا من: ١٦ كتيبة مشاة، وكتيبتين من الخيالة، وكتيبة من المدفعية، يبلغ عدد افرادها نحو ١٢,٠٠٠ فرد.

اولت الحكومة خدمات الجيش الاخرى عناية خاصة فتم انشاء معمل للنسيج لإنتاج البزات الرسمية للجند، والخيام، ومعمل للطحين بغية تهيئة الخبز لأفراد الجيش. واعدت ثكنات للجيش وورش لآلاته، وعدة معامل لصناعة البارود. ولتجهيز هذا الجيش بالضباط العراقيين تم تأسيس أول مدرسة رشدية عسكرية في بغداد، ليجتازها الطلاب قبل دراستهم في الاعدادية العسكرية، ثم الانتماء الى المدرسة الحربية في اسطنبول، وبهذا مهد السبيل امام العراقيين لتبوء الرتب والمناصب العسكرية العالية في الجيش العثماني. كما الغى تنظيمات باشي بوزوق، واحل محلها الضبطية لحماية الامن الداخلي، ومنح لهم رواتب، ومع مرور الوقت حلت الشرطة والجندرية محل الضبطية فاصبح جهاز الشرطة مسؤولا عن الامن الداخلي، وعهد الى الجندرية (الدرك) حفظ الامن في خارج المدن وفي الارياف، وقد زاد عدد المنتسبين الى الشرطة من (٨٠٠) إلى (٢٤٠٠) من الخيالة و٤٠٠٠. كما وضع خطة عسكرية للدفاع عن العراق ضد تعديات ايران، وقد حاول مدحت باشا ان يحل مشكلات الحدود مع الحكومة الايرانية، فانتهاز فرصة زيارة ناصر الدين شاه للعراق عام ١٨٧١، وعرض عليه القضايا التي تثير المشكلات على الحدود، ولكن حكومة الشاه رفضت التعاون في حل تلك المشكلات، لذلك وضع مدحت باشا خطة لمنع الشقة الايرانيين من الاغارة على القرى والعشائر العراقية، ونهب الاموال، والفتك بالمسلمين وقرر اعداد فوج من المتطوعين المدربين (المغاوير) على ان تدفع اليهم رواتب مجزية، وبناء سلسلة من القلاع والابراج المتقاربة على طول الحدود العراقية-الايرانية من كلعبر في السليمانية، الى خانقين، وان يكون الاتصال ممكنا بين هذه القلاع، وامداد كل قلعة بين ٨-١٠ من هؤلاء المتطوعين. ثم اراد بناء سلسلة اخرى من القلاع داخل الاراضي العراقية، تضم قواعد اوسع واحكم، وان كانت اقل عددا، وتضم كل قلعة بين ٤٠-٥٠ متطوعا، تدعمهم مجموعة مختارة من الفرسان المدربين، على ان تكون قوات الخط الثاني دائما على اتم استعداد لدعم حامية اية قلعة من الخط الاول عند تعرضه للخطر. ومن اصلاحات مدحت باشا في المجال العسكري انشاءه دار الصناعة البحرية (الترسانة)، وقد قدم الرحالة الامريكي فوك في اثناء زيارته للعراق عام ١٨٧٤ وصفا لها، اذ يذكر انه زار دار الصناعة البحرية (الترسانة)، ومحل صنع واصلاح المكنان، ومحل المسبك، فوجد هناك ستين رجلا يعملون تحت رئاسة مهندس انكليزي، وكانت جميع المكنان مجلوبة من اوروبا، ولكن العمال جميعهم عراقيون، ويقول فوك ان الملاحظ اعطاه قسما من اعمالهم فلم يجد في ذلك فرقا بينها وبين تلك القطع المصنوعة في اوروبا. وفي دار الصناعة البحرية شاهد مركبين حديديين جاهزان للحركة، يبلغ طول الواحد منهما ١١٠ قدم، وهما مسطحا القعر، ومصفحان بصفائح الفولاذ، ومجهزان بمكنان قوية.

٥٤. المواصلات:

في ميدان المواصلات اعد مدحت تشكيل الشركة الحكومية المسماة (الادارة العثمانية النهرية) واصلح بواخرها القديمة، ثم شرع بشراء بواخر جديدة ذات حمولات كبيرة كما انه اسس لهذا الغرض محطات الوقود في مسقط وعدن وبندر عباس وبوشهر وبعد هذا صارت البواخر العثمانية تتحرك بين آونة واخرى بين البصرة واسطنبول عبر قناة السويس التي افتتحت عام ١٨٦٩م، وفي خلال ولاية مدحت باشا صار عدد البواخر التابعة للإدارة العثمانية ثمانى، اربع منها تبحر بين البصرة واسطنبول، والاربع الاخرى تستخدم للملاحة النهرية في دجلة والفرات وشط العرب. أما المشروع الثاني الذي انشاه مدحت في حقل المواصلات فهو ترامواي بغداد الكاظمية وقد شجع بهذا الخصوص الموسرين من اهالي بغداد للتعاون مع الحكومة وتأسيس شركة مساهمة وفي غضون عام انتهى العمل في سكة الترام ووصلت العربات اللازمة من انكلترا ثم افتتح المشروع عام ١٨٧١م. وكانت الكلفة النهائية للترامواي ٢٤ الف ليرة تركية دفع منها ١٨ الف ليرة من راس مال الشركة المساهمة، والمال المتبقي فقد تم دفعه من ارباح الشركة التي بلغت ٢٠ بالمئة في العام.

٥. النظام القضائي:

على الصعيد القضائي تم الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية وانشئ ديوان التمييز للنظر في الدعاوى القانونية المستأنفة.

٦. التعليم والحركة الثقافية والعمرانية:

في عهد مدحت باشا دخل التعليم الرسمي الحديث إلى العراق، وانشأت اولى المدارس الحديثة وفي مقدمتها المدرسة الرشدية الملكية (المدنية) ومدة الدراسة فيها اربع سنوات بعد الابتدائية، بالإضافة إلى ذلك انشأ مدرسة الصناعة ومدة الدراسة فيها اربع سنوات بعد الابتدائية يتلقى الطلبة في اثائها دروسا تثقيفية عامة، ويتخصصون في احدى المهن: كالتجارة والخباطة والحداة والطباعة، ويتلقى الطلبة في المدارس الحديثة مواضيع عديدة ابرزها اللغة التركية واللغة الفرنسية، والتاريخ، والجغرافية والجبر والفيزياء، والدين والرسم. كما تم انشاء مدرسة الصناعة للأولاد الايتام، وكان فيها ٨٠ غلاما عام ١٨٧٤ تتراوح اعمارهم بين ١٠-١٥ عاما، وكانوا يرتدون ملابس رمادية انيقة، وكان قسم من هؤلاء الاولاد يعملون على مناسج يدوية فيخرجون نسيجا من الحرير والقطن، وكان هناك اخرون يخطون ثيابا، وكانت مصنوعاتهم جيدة. وكان الاولاد يتعلمون فضلا عن الحرف مبادئ الهندسة، وكان بعض المعلمين من خريجي المدرسة ذاتها، وتستخدم في التعليم السبورة من اجل رسم الاشكال، وفي المدرسة غرفة للطعام، واماكن للنوم، ومستشفى، وفيها الارضية النظيفة ايضا.

ان اهتمام مدحت باشا بنشر التعليم في العراق انعكس من خلال تزايد النسبة المئوية للمتعلمين ففي عام ١٨٥٠م لم تكن نسبتهم تزيد عن نصف في المائة من سكان المدن في حين اصبحت نسبتهم عام ١٩٠٠م تتراوح بين الخمسة والعشرة بالمائة.

لقد كان مدحت باشا في طليعة الولاة العثمانيين الذين اهتموا بأمر الطباعة، والصحافة فقد اسس مطبعة حكومية باسم مطبعة الولاية واصر جريدة رسمية باسم الزوراء في ١٥ حزيران عام ١٨٦٩م وهي اول جريدة ظهرت في العراق. وكانت الزوراء تصدر مرتين في الاسبوع باللغتين العربية والتركية وقد استمر صدورهما حتى الاحتلال البريطاني لبغداد سنة ١٩١٧ م. أما محتوياتها فقد كانت تتضمن البيانات الحكومية والاخبار المحلية والانباء العالمية ونصوص القوانين العثمانية وكذلك المقالات السياسية والادبية وحقا لرسائل القراء وانتقاداتهم.

٧. الحركة العمرانية:

في عهد مدحت باشا تم بناء مدينتي الناصرية ١٨٧٠ والرمادي ١٨٧٢، ومن اعماله بناء المستشفيات، وقد شاهد فوك المستشفى العسكري، وكانت بناياته واسعة ولطيفة، وقد كان فيها ١٨٠ مريضا، كلهم جنود. وكانت سقفوف الغرف عالية، والتهوية فيها جيدة، والملابس نظيفة، وكانت جميع الترتيبات فيه مماثلة لأي مستشفى اوروبي من نوعه، كما كان في المستشفى صيدلية، وحمامات، وكان مدير المستشفى تركيا درس في الاستانة (إسطنبول) وكان يتقن الفرنسية. فضلا عن ذلك شيد مدحت باشا دور حديثة للحكومة ومزرعة نموذجية وارسل المهندسين لتنظيم الري. واهتم بردم الكثير من المستنقعات وتحويلها إلى اراض صالحة للزراعة، وشجع على زراعة محاصيل جديدة وابدى التسهيلات اللازمة لزراعتها، واهتم اهتماما بإصلاح نظم الضرائب الزراعية، واسس مصنعا للحداثة ومعملا لتقشير الرز ببغداد، وكان من بين المنشآت الصناعية الاخرى التي اسسها مصفاة للنفط في بعقوبة، ومعملا لإصلاح السفن في البصرة، واقام منتزها عاما في بغداد وشجع العراقيين على ارتياده للراحة.

لقد انتهت ولاية مدحت باشا في العراق بتقديم استقالته من منصبه احتجاجا على قرار اصداره الصدر الاعظم محمود نديم باشا بخضم مبلغ كبير من مصروفات ولاية بغداد وتحويله للعاصمة. وقد قبلت استقالته وغادر بغداد في ٢٧ ايار ١٨٧٢.

لقد بذل مدحت باشا جهودا كبيرة لتحديث العراق، وقد نجحت جهوده في تحقيق تقدم شمل في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما دفع الكثير من المؤرخين إلى وصفه بأبي الاصلاح. لكن ذلك لم يحل من جهة اخرى دون اخفاق قسم من اصلاحاته أو عدم توفر الفرصة أو الاموال الكافية لإنجازها، ومن ذلك اخفاق بعض مشاريع الري واصلاح الانهار وعلاوة على ذلك فقد حفلت سجلات الطابو والتي سجلت فيها الاراضي المفوضة للملاكين الجدد بأخطاء وغموض كبيرين.

لقد استمرت حركة الاصلاحات العثمانية بعد ولاية مدحت باشا، ويذكر الرحالة فوك الذي زار العراق عام ١٨٧٤ ان الوالي رديف باشا قد انشأ جسر معلق عبر دجلة. وفيما بعد تم انشاء مستشفى عام، ودائرة للمعارف، واخرى للنفوس، وعدد من المحاجر الصحية، ومرافق اخرى في بغداد. وشيئا فشيئا اخذت مظاهر التحديث تفرض نفسها وسط بنيات متخلفة، ففي عام ١٨٧٩ تقرر تشكيل دائرة بلدية في جانب الكرخ، كما زاد عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة حتى بلغت زهاء مائة مدرسة، وانشأت مدرسة متوسطة للبنات عام ١٨٩٩، وزاد عددها عام ١٩٠٠ إلى اربعة، وقبل الحرب العالمية بلغ عدد المدارس في انحاء العراق ١٦٠ مدرسة ابتدائية، منها ١٣ مدرسة للبنات، و١٢ مدرسة اعدادية. كما افتتحت مدرسة خاصة بالمعلمين (دار المعلمين)، ومدرسة تطبيقات تابعة لها، ومدرسة للحقوق عام ١٩٠٨. وزاد عدد القراء والمتعلمين مما ساعد بعض المثقفين على اصدار صحف جديدة غير رسمية كان لها اثرها في اشاعة الوعي القومي. وفي السنين الاخيرة من العهد العثماني اجريت بعض الاعمال الاصلاحية المحدودة، اذ انشئت غرفة تجارة بغداد في ٥ نيسان ١٨٨٤، وفتح المصرف العثماني اول فرع له في بغداد عام ١٨٩٠، ليتبعه بعد مدة فرعان اخران في البصرة والموصل، ثم اصلح نظام الجندية عام ١٩٠٩، وفي عام ١٩١٣ تم افتتاح سدة الهندية لتنظيم الري في حوض الفرات الاوسط، وفي عام ١٩١٥ تم انشاء خطوط تلغراف بين الموصل وسنجار والعمادية.